مركز حمورابي

الإستراتيجية الأميركية للتجديد: إعادة بناء القيادة لعالم جديد

الإستراتيجية الأميركية للتجديد: إعادة بناء القيادة لعالم جديد

بقلم: أنتوني جيه بلينكين (وزير الخارجية الأمريكي)

ترجمة: صفا مهدي

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

6 تشرين الاول 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــــوز نشـــــر أي من هذه الابحـــــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

تدور منافسة قوية لتحديد عصر جديد في الشؤون الدولية، إذ أن عدد قليل من الدول (في مقدمتها روسيا، بالشراكة مع إيران وكوريا الشمالية، إضافة إلى الصين) مصممة على تغيير المبادئ الأساسية للنظام الدولي. على الرغم من اختلاف أنظمة الحكم والأيديولوجيات والمصالح والقدرات لدى هذه القوى المراجعة، إلا أنها تسعى جميعاً لترسيخ الحكم الاستبدادي في بلدانها وفرض نفوذها على المستوى الدولي.

تعمل هذه الدول على حل النزاعات الإقليمية من خلال الإكراه أو القوة، كما تستغل اعتماد الدول الأخرى على الاقتصاد والطاقة، كما تسعى إلى تقويض الأسس التي تقوم عليها قوة الولايات المتحدة، مثل تفوقها العسكري والتكنولوجي، وعملتها المهيمنة، وشبكتها الواسعة من التحالفات والشراكات. وعلى الرغم من أن هذه الدول لا تشكل محوراً واحداً، فإن الخيارات التي تتخذها تعني أنه يجب علينا التحرك بحزم لمنع هذه النتيجة.

عندما تولى الرئيس جو بايدن ونائبته كامالا هاريس المنصب، كانت هذه القوى المراجعة تتحدى المصالح الأمريكية بشكل كبير، وكانت تعتقد أن الولايات المتحدة تعاني من تراجع لا يمكن عكسه، وأنها منقسمة عن حلفائها. لقد شهدوا شعباً أمريكياً فقد الثقة في الحكومة، وديمقراطية أمريكية تعاني من الانقسام والشلل، وسياسة خارجية تهدد التحالفات والمؤسسات الدولية والمعايير التي أسستها واشنطن ودعمتها.

اتبعت إدارة الرئيس بايدن ونائبته هاريس استراتيجية تجديد تعتمد على دمج الاستثمارات التاريخية في القدرة التنافسية المحلية مع حملة دبلوماسية مكثفة لإحياء الشراكات الدولية. كان اعتقادهم أن هذه الاستراتيجية ذات الركائز المزدوجة هي أفضل وسيلة لإبعاد المنافسين عن افتراضاتهم بأن الولايات المتحدة في حالة تراجع. كانت هذه الافتراضات خطيرة، إذ قد تؤدي إلى استمرار القوى المراجعة في تقويض العالم الحر والمفتوح والآمن والمزدهر الذي تسعى الولايات المتحدة ومعظم الدول لتحقيقه. هذا العالم هو الذي تتمتع فيه الدول بحرية اختيار مساراتها وشركائها، حيث يتم تحديد الاقتصاد العالمي من خلال المنافسة العادلة والانفتاح والشفافية وتوفير الفرص الواسعة.

إنه عالم تساهم فيه التكنولوجيا في تمكين الأفراد وتسريع التقدم البشري. كما يلتزم فيه الجميع بالقانون الدولي، بما في ذلك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، واحترام حقوق الإنسان العالمية. عالم يمكن أن يتطور ليتناسب مع الحقائق الجديدة،

ويمنح صوتاً للمنظورات الناشئة واللاعبين الجدد، ويواجه التحديات المشتركة للحاضر والمستقبل.

وضعت استراتيجية إدارة بايدن الولايات المتحدة في موقف جيوسياسي أقوى بكثير مما كانت عليه قبل أربع سنوات. ومع ذلك، فإن العمل لم ينته بعد. يجب على الولايات المتحدة الحفاظ على استمراريتها عبر الإدارات لزعزعة افتراضات القوى المراجعة. ينبغي أن تكون مستعدة للتعاون العميق مع الدول المراجعة لتعويض الفجوات. وعليها الحفاظ على التزاماتها وكسب ثقة أصدقائها. كما يجب أن تستمر في تعزيز ثقة الشعب الأمريكي في قوة وهدف وقيمة القيادة الأمريكية المدروسة على الساحة العالمية.

العودة إلى الساحة:

تستند القوة الاستراتيجية للولايات المتحدة بشكل كبير إلى قدرتها التنافسية الاقتصادية. ولهذا السبب، قاد الرئيس بايدن ونائبته هاريس كلا الحزبين في الكونغرس لتمرير تشريعات تهدف إلى إجراء استثمارات تاريخية لتحديث البنية التحتية، وتعزيز الصناعات والتقنيات التي ستقود القرن الحادي والعشرين، وتنشيط قاعدة التصنيع، وزيادة البحث، وقيادة التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة.

تعتبر هذه الاستثمارات المحلية الركيزة الأولى لاستراتيجية إدارة بايدن، وقد ساهمت في تعزيز الاقتصاد الأمريكي، ليصبح الأقوى منذ التسعينيات. حيث إن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة يفوق الناتج المحلي الإجمالي لأكبر ثلاث دول مجتمعة. كما انخفضت معدلات التضخم إلى مستويات منخفضة بين الاقتصادات المتقدمة في العالم. واستمرت معدلات البطالة عند أربعة بالمئة أو أقل لأطول فترة زمنية خلال الخمسين عاماً الماضية. وبلغت ثروة الأسر مستويات قياسية. ورغم أن العديد من الأمريكيين لا يزالون يكافحون لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وتبقى الأسعار مرتفعة بالنسبة لكثير من الأسر، فإن الانتعاش الاقتصادي ساهم في تقليص الفقر وعدم المساواة، ونشر فوائده إلى عدد أكبر من الأشخاص والمناطق.

تعتبر الاستثمارات في القدرة التنافسية الأمريكية ونجاح انتعاش البلاد مغرية للغاية. بعد أن أقر الكونغرس قانون الرقائق والعلوم وقانون خفض التضخم عام 2022 - وهو أكبر استثمار في المناخ والطاقة النظيفة على الإطلاق - تعهدت شركة سامسونغ الكورية الجنوبية بضخ عشرات المليارات من الدولارات في تصنيع الرقائق الإلكترونية في تكساس.

بينما استثمرت تويوتا اليابانية مليارات الدولارات في تصنيع السيارات الكهربائية والبطاريات في نورث كارولينا. وقد التزمت الشركات الخمس الكبرى في صناعة الرقائق في العالم ببناء مصانع جديدة في الولايات المتحدة، مستثمرين 300 مليار دولار وخلق أكثر من 100,000 وظيفة جديدة.

أصبحت الولايات المتحدة الآن أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، كما أنها أكبر مزود له، مما يعكس قوة القطاع الخاص الأمريكي في توسيع الفرص الاقتصادية على مستوى العالم. هذه الاستثمارات لا تعود بالفائدة على العمال والمجتمعات الأمريكية فحسب، بل تقلل أيضاً من اعتماد الولايات المتحدة على الصين وغيرها من القوى المراجعة، مما يجعلها شريكاً أفضل للدول التي تسعى أيضاً لتقليل اعتمادها.

بينما كان بعض الأصدقاء يشعرون بالقلق في البداية من أن الاستثمارات المحلية والحوافز التي قدمتها إدارة بايدن قد تهدد مصالحهم الاقتصادية، فإنهم شهدوا بمرور الوقت كيف يمكن أن تعود انتعاشة أمريكا بالنفع عليهم. فقد زادت الطلب على سلعهم وخدماتهم، وشجعت استثماراتهم في الرقائق، والتكنولوجيا النظيفة، وسلاسل الإمداد الأكثر مرونة. كما مكنت الولايات المتحدة وأصدقائها من الاستمرار في دفع عجلة الابتكار التكنولوجي وتحديد المعايير التكنولوجية التي تعد ضرورية لحماية أمنهم وقيمهم ورفاهيتهم المشتركة.

شركاء في السلم:

تشكل الركيزة الثانية لاستراتيجية إدارة بايدن تنشيط وإعادة تصور شبكة العلاقات الأمريكية، مما يمكّن واشنطن وشركاءها من توحيد قواهم لتعزيز رؤية مشتركة للعالم والتنافس بجدية ولكن بمسؤولية ضد أولئك الذين يسعون لتقويضها.

تعني المنافسة بجدية استخدام جميع أدوات القوة الأمريكية لتعزيز المصالح الوطنية. وهذا يشمل تعزيز وجود القوات الأمريكية، وتطوير القدرات العسكرية والاستخباراتية، وتطبيق العقوبات وأدوات مراقبة الصادرات، بالإضافة إلى تعزيز آليات التشاور مع الحلفاء والشركاء لضمان قدرة البلاد على ردع العدوان بشكل موثوق والدفاع عنه عند الحاجة. وعلى الرغم من أن واشنطن لا تسعى إلى تصعيد الإجراءات، إلا أنه يجب عليها الاستعداد لإدارة المخاطر المتزايدة.

في الوقت نفسه، يعني التنافس بمسؤولية الحفاظ على قنوات الاتصال لمنع تحول المنافسة إلى صراع. ويتطلب ذلك توضيح أن هدف الولايات المتحدة ليس تغيير الأنظمة، وأنه حتى مع استمرار التنافس بين الجانبين، يجب عليهما إيجاد سبل للتعايش. كما يتضمن البحث عن فرص للتعاون عندما تكون هناك مصلحة وطنية مشتركة، والتنافس بطرق تعزز أمن وازدهار الأصدقاء بدلاً من أن تأتي على حسابهم.

تعتبر الصين الدولة الوحيدة التي تمتلك النية والوسائل لإعادة تشكيل النظام الدولي. وقد أوضح الرئيس بايدن منذ البداية أننا سنعتبر بكين "التحدي الأساسي" للولايات المتحدة، وأهم منافس استراتيجي على المدى الطويل. قمنا بجهود حثيثة لحماية التقنيات المتقدمة في الولايات المتحدة، والدفاع عن العمال والشركات والمجتمعات الأمريكية من الممارسات الاقتصادية غير العادلة، ومواجهة التزايد في العدوانية الصينية في الخارج والقمع في الداخل. كما أقمنا قنوات مخصصة مع الأصدقاء لمشاركة تقييم واشنطن للمخاطر الاقتصادية والأمنية التي تطرحها سياسات وأفعال بكين.

على الرغم من ذلك، استأنفنا التواصل العسكري بين الجانبين، وأكدنا أن الاختلافات الجادة مع الصين لن تعيق الولايات المتحدة عن الحفاظ على علاقات تجارية قوية مع البلاد. كما أننا لن نسمح للاحتكاك في العلاقات الأمريكية-الصينية أن يمنع التعاون في الأولويات التي تهم الشعب الأمريكي وبقية العالم، مثل مواجهة تغير المناخ، وإيقاف تدفق المخدرات الصناعية، ومنع انتشار الأسلحة النووية.

فيما يتعلق بروسيا، لم يكن لدينا أي أوهام بشأن الأهداف الاستعمارية للرئيس فلاديمير بوتين أو إمكانية تحقيق "إعادة ضبط" للعلاقات. لم نتردد في اتخاذ إجراءات قوية ضد الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها موسكو، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية والتدخل في الانتخابات الأمريكية. وفي الوقت نفسه، عملنا على تقليل المخاطر النووية وتهديدات الحرب من خلال تمديد معاهدة نيو ستارت وإطلاق حوار استراتيجي للاستقرار.

كنا واضحين أيضاً عندما يتعلق الأمر بإيران وكوريا الشمالية. قمنا بزيادة الضغط الدبلوماسي وتعزيز القدرات العسكرية الأمريكية لردع وتقييد طهران وبيونغ يانغ. أدى انسحاب إدارة ترامب الأحادي والمضلل من الاتفاق النووي الإيراني إلى إطلاق يد برنامج طهران النووي،

مما أثر سلباً على أمن الولايات المتحدة وشركائها. وقد أثبتنا لإيران أن هناك طريقاً للعودة المتبادلة إلى الامتثال، إذا كانت إيران مستعدة لذلك، مع الحفاظ على نظام عقوبات قوي والتأكيد على أنه لن يُسمح لإيران أبداً بامتلاك سلاح نووي. كما أوضحنا استعدادنا للدخول في محادثات مباشرة مع كوريا الشمالية، ولكننا لن نستسلم أيضاً لتهديداتها أو شروطها المسبقة.

إن التزام إدارة بايدن بالمنافسة بقوة ولكن بمسؤولية في هذا الإطار قد أزال ذريعة المراجعين بأن الولايات المتحدة كانت تعيق السلام والاستقرار الدوليين. كما أنها أكسبت الولايات المتحدة ثقة أكبر من أصدقائها، إلى جانب تعزيز شراكاتها.

عملنا على تحقيق الإمكانات الكاملة لهذه الشراكات بأربع طرق رئيسية: أولاً، أعادنا الالتزام بالتحالفات والشراكات الأساسية للبلاد. حيث طمأن الرئيس بايدن حلفاء الناتو بأن الولايات المتحدة ستفي بوعدها بمعاملة أي اعتداء على أحدهم كاعتداء على الجميع؛ وأكد الالتزامات الأمنية القوية للولايات المتحدة تجاه اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من الحلفاء في آسيا؛ واستعدنا دور مجموعة السبع (G-7) كهيئة توجيهية للديمقراطيات المتقدمة في العالم.

ثانياً، أدخلنا غرضاً جديداً على التحالفات والشراكات الأمريكية. قمنا بتعزيز الشراكة الرباعيةمع أستراليا والهند واليابان، واتخذنا خطوات ملموسة لتحقيق رؤية مشتركة لمنطقة هندو-باسيفيك حرة ومفتوحة، بدءاً من تعزيز الأمن البحري وصولاً إلى تصنيع لقاحات آمنة وفعالة. أطلقنا مجلس التجارة والتكنولوجيا الأمريكي-الأوروبي، الذي يجمع أكبر شراكة اقتصادية في العالم لتشكيل المعايير العالمية للتقنيات الناشئة وحماية الابتكارات الأكثر حساسية في الولايات المتحدة وأوروبا. كما رفعنا طموحات العلاقات الثنائية الهامة، مثل الشراكة الاستراتيجية الأمريكية-الهندية، وأعدنا تنشيط المشاركة الإقليمية، حيث استضاف الرئيس بايدن قمة مع قادة من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجزر المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا.

ثالثاً، نسجنا علاقات جديدة بين الحلفاء والشركاء عبر المناطق والقضايا. أطلقنا الإطار الاقتصادي لمنطقة هندو-باسيفيك، الذي يجمع 14 دولة تمثل 40% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لبناء سلاسل إمداد أكثر أماناً، ومكافحة الفساد، والانتقال إلى الطاقة النظيفة. كما أنشأنا تحالف "أوكوس"، وهو شراكة دفاعية ثلاثية تتيح لأستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التعاون في بناء غواصات تعمل بالطاقة النووية وتعميق التعاون العلمي والتكنولوجي والصناعي بينهم.

رابعاً، أنشأنا إئتلافات جديدة لمعالجة التحديات الجديدة. تجمعنا مع مجموعة متنوعة من الحكومات والمنظمات الدولية والشركات والمجتمع المدني لتصنيع وتوزيع مئات الملايين من لقاحات كوفيد-19 المجانية، وإنهاء المرحلة الحادة من الوباء، وإنقاذ الأرواح، وتعزيز قدرة العالم على منع والاستجابة للطوارئ الصحية المستقبلية. أطلقنا ائتلافاً عالمياً لمواجهة وباء المخدرات الصناعية غير المشروعة، وجهداً إقليمياً لتقاسم المسؤولية عن التحديات التاريخية للهجرة في نصف الكرة الغربي.

في بناء هذه الإئتلافات وغيرها، كانت الإدارة بايدن دائماً تجعل من الديمقراطيات الشريكة أول وجهة لها. ولهذا السبب أطلق الرئيس قمة الديمقراطية، التي جمعت قادة إصلاحيين من كل منطقة. ولكن إذا كان الهدف هو حل المشكلات التي تواجه الشعب الأمريكي، فلا يمكن أن تكون الديمقراطيات هي الشركاء الوحيدون للولايات المتحدة. على سبيل المثال، تحتاج الفرص والمخاطر المتطورة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي إلى معالجة من خلال ائتلافات متعددة تشمل دولاً غير ديمقراطية، بشرط أن ترغب هذه الدول في خدمة مواطنيها وأن تكون مستعدة للمساعدة في حل التحديات المشتركة. ولهذا السبب عملت الإدارة بايدن مع بقية مجموعة السبع (G-7) لوضع أطر حوكمة للذكاء الاصطناعي، ثم قادت أكثر من 120 دولة (بما في ذلك الصين) في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصياغة وتمرير أول قرار أممي حول استغلال الذكاء الاصطناعي لتحقيق الخير. وهذا هو السبب في أن الإدارة وضعت إطاراً لتطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي العسكري بشكل مسؤول، وقد وقعت أكثر من 50 دولة على هذا الإطار.

استجابة للمراجعة:

عزَّزت إستراتيجيتنا من أُسس "قوة الولايات المتحدة في الداخل والخارج"، وإستفاد فن الحكم لدينا من هذه القوة لتحويل الأزمات إلى فرص. خلال السنة الأولى من إدارة بايدن، حققنا تقدماً ملحوظاً في تعميق التوافق مع الحلفاء والشركاء بشأن نهجنا في المنافسة الاستراتيجية. أسفرت المحادثات في عواصم الدول الحليفة عن تحولات ملموسة. فعلى سبيل المثال، في المفاوضات لتطوير مفهوم استراتيجي جديد لحلف الناتو، رأيت الحلفاء، للمرة الأولى، يركزون بعمق على التحدي الذي تمثله الصين للأمن والقيم عبر الأطلسي.

وفي مناقشاتي مع مسؤولين من الدول الحليفة في شرق آسيا، سمعتهم يتناولون كيفية الرد على سلوك بكين القسري في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان

أسهم قرار بوتين بمحاولة محو أوكرانيا من الخريطة، إلى جانب دعم الصين لروسيا وتفاقم عدوانها، في تسريع تقارب وجهات النظر بين الدول الآسيوية والأوروبية بشأن خطورة التهديد والحاجة إلى العمل الجماعي للتصدي له. قبل الغزو الروسي، اتخذنا عدداً من الخطوات الاستباقية: حذرنا العالم من العدوان الوشيك لموسكو، وتبادلنا المعلومات الاستخباراتية مع الحلفاء، وقدمنا الدعم العسكري اللازم للدفاع عن النفس الأوكراني، وعملنا على التنسيق مع الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع وغيرهم لوضع خطة لفرض عقوبات اقتصادية فورية وشديدة على روسيا. وقد استخلصنا دروساً صعبة من الانسحاب الأمريكي الضروري من أفغانستان، واستفدنا منها في مجالات التخطيط للطوارئ والتنسيق بين الحلفاء.

عندما أطلق بوتين غزوه الشامل في نهاية المطاف، قامت الناتو بنقل القوات والطائرات والسفن بسرعة كجزء من قوة الاستجابة التابعة له، مما عزَّز الجناح الشرقي للحلف. وقد قدّم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مساعدات عسكرية واقتصادية وإنسانية إلى أوكرانيا. أنشأت الولايات المتحدة مجموعة الاتصال الدفاعية الأوكرانية، التي نمت لتشمل أكثر من 50 دولة تعمل مع الجيش الأوكراني لتلبية الاحتياجات العاجلة. كما فرض تحالف واسع من الدول عقوبات هي الأكثر طموحاً على الإطلاق، حيث جمد أكثر من نصف الأصول السيادية لروسيا.

نظراً لأن هذا الهجوم كان موجهاً ليس فقط ضد أوكرانيا، بل أيضاً ضد مبادئ السيادة وسلامة الأراضي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، فقد أثارت حرب بوتين مخاوف خارج القارة الأوروبية. فإذا سُمح لبوتين بمواصلة عدوانه دون عقاب، لكان المعتدون المحتملون في كل مكان قد أخذوا العبرة، مما كان سيفتح صندوق باندورا للصراعات. أكد قرار الصين بمساعدة روسيا على الترابط بين مصير حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا وآسيا. حتى تلك اللحظة، كان الكثيرون في أوروبا لا يزالون يرون الصين في المقام الأول كشريك اقتصادي، على الرغم من تزايد حذرهم من الاعتماد المفرط على بكين. لكن مع اتخاذ بكين لقرارها، بدأت نسبة متزايدة من الأوروبيين تدرك أن الصين تمثل منافسة منهجية.

كلما طال أمد ضغط بوتين على حربه، زاد اعتماد روسيا على دعم زملائها المراجعين للبقاء في القتال. قامت كوريا الشمالية بتسليم شحنات قطار من الأسلحة والذخيرة، بما في ذلك ملايين قذائف المدفعية والصواريخ الباليستية ومنصات الإطلاق، في انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن الدولي المتعددة.

كما أنشأت إيران مصنعاً للطائرات بدون طيار في روسيا وأرسلت لموسكو مئات الصواريخ الباليستية. وزادت الشركات الصينية من إمداداتها من الآلات والإلكترونيات الدقيقة وغيرها من المواد ذات الاستخدام المزدوج التي تحتاجها روسيا لإنتاج الأسلحة والذخائر والعتاد الأخرى.

كلما زاد اعتماد روسيا على دعم حلفائها، زادت توقعات المراجعين في المقابل، مما حصلوا عليه. وافق بوتين على تبادل التكنولوجيا المتقدمة للأسلحة الروسية مع كوريا الشمالية، مما زاد من التهديدات الخطيرة لليابان وكوريا الجنوبية. كما أعاد هو وزعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون إحياء اتفاقية من حقبة الحرب الباردة تقضي بتقديم المساعدة العسكرية إذا دخل أي منهما في حرب. عززت روسيا دعمها العسكري والفني لإيران وسرعت المفاوضات حول شراكة استراتيجية مع طهران، رغم استمرار الأخيرة في تسليح وتدريب وتمويل الوكلاء الذين نفذوا هجمات إرهابية ضد أفراد وشركاء أمريكيين في الشرق الأوسط وفي الشحن الدولي بالبحر الأحمر. كما توسع التعاون بين روسيا والصين ليشمل جميع المجالات تقريباً، حيث أجرت الدولتان تدريبات عسكرية متزايدة العدوانية والشاملة في بحر الصين الجنوبي والمحيط القطبي الشمالي.

تمتلك الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية تاريخاً معقداً ومصالح متباينة، ولا تُقارن شراكاتهم مع بعضها بشبكة التحالفات الطويلة الأمد التي تحتفظ بها الولايات المتحدة. خلف مزاعمهم الكبرى بالصداقة والدعم، تعتبر علاقاتهم بشكل رئيسي معاملات تجارية، ويستند تعاونهم إلى تنازلات ومخاطر قد يجد كل منهم أنها غير مريحة بمرور الوقت. وهذا ينطبق بشكل خاص على الصين، حيث يهدد عدم الاستقرار العالمي، الذي تثيره شركاؤها المراجعين، صحتها الاقتصادية في الداخل ومكانتها في الخارج. ومع ذلك، فإن الأربعة المراجعين يشتركون في التزام راسخ بالتحدي الموجه للولايات المتحدة والنظام الدولي، مما سيستمر في دفع تعاونهم، خاصةً في ظل تصدي الولايات المتحدة ودول أخرى لمراجعتهم.

كانت استجابة إدارة بايدن لهذا التوجه المتزايد هي تسريع التوافق بين الحلفاء بشأن التهديدات. أصبح الناتو أكبر وأقوى وأكثر اتحاداً من أي وقت مضى، حيث انضمت فنلندا والسويد إلى الحلف، على الرغم من تاريخهما الطويل في عدم الانحياز. في بداية الإدارة، كانت تسعة من أصل 30 دولة عضو في الناتو تحقق التزامها بإنفاق 2% من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع؛ بينما من المتوقع أن تفي 23 من أصل 32 حليفاً بهذا المعيار هذا العام.

لقد قمنا بتعميق وتحديث التحالفات الأمريكية في المحيطين الهندي والهادئ، وتعزيز وضع القوة العسكرية الأمريكية وقدراتها من خلال توقيع اتفاقيات جديدة لترقية القواعد من اليابان إلى الفلبين إلى جنوب المحيط الهادئ. ووجدنا طرقاً جديدة لنسج الحلفاء معاً، إذ في عام 2023، عقد الرئيس بايدن أول قمة ثلاثية للقادة مع اليابان وكوريا الجنوبية في كامب ديفيد، وإتفقت الدول الثلاث على زيادة التعاون للدفاع ضد هجمات الصواريخ الباليستية والهجمات الإلكترونية من كوريا الشمالية، في هذا العام، استضاف أول قمة ثلاثية على الإطلاق مع اليابان والفلبين في البيت الأبيض، حيث التزمت الأطراف الثلاثة بتعميق الجهود المشتركة للدفاع عن حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي.

التقارب العظيم:

يمكن القول إن التحول الأكثر أهمية الذي حققناه لم يكن ضمن المناطق بل عبرها. عندما أطلق بوتين غزوه، اعتقد أنه يمكنه استخدام اعتماد أوروبا على الغاز والنفط والفحم الروسي لإثارة الانقسام وضعف الدعم لأوكرانيا. لكنه أساء تقدير تصميم الدول الأوروبية واستعداد الحلفاء في آسيا لمساعدتها.

لقد التزمت اليابان بأكثر من 12 مليار دولار كمساعدات لأوكرانيا، وفي يونيو، أصبحت أول دولة خارج أوروبا توقع اتفاقية أمنية ثنائية لمدة عشر سنوات مع كييف. قدمت أستراليا أكثر من مليار دولار كمساعدات عسكرية لأوكرانيا، وهي جزء من ائتلاف متعدد الجنسيات لتدريب القوات الأوكرانية في المملكة المتحدة. كما أعلنت كوريا الجنوبية أنها ستدرس إمكانية تزويد أوكرانيا بالأسلحة، بالإضافة إلى الدعم الاقتصادي والإنساني الكبير الذي تقدمه بالفعل. يعمل شركاء الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ على التنسيق مع أوروبا لفرض عقوبات على روسيا وتحديد سقف لأسعار النفط الروسي، مما يقلل من المبالغ التي يمكن أن يوجهها بوتين إلى آلة الحرب الخاصة به.

في الوقت نفسه، فإن دعم الصين لروسيا واستخدام الإدارة المبتكر للدبلوماسية الاستخباراتية لكشف مدى هذا الدعم قد زاد من تركيز حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا على التهديد الذي تمثله بكين. لقد أظهرت الفوضى الاقتصادية الضخمة التي تسببت فيها غزوة بوتين العواقب الكارثية المحتملة التي ستنتج عن أزمة في مضيق تايوان، الذي يمر عبره حوالي نصف سفن الحاويات التجارية في العالم كل عام.

تُصنع أكثر من 90% من أشباه الموصلات المتقدمة في العالم في تايوان.

عندما تولت إدارة بايدن منصبها، كان الشركاء الأوروبيون الرئيسيون يسعون للحصول على استقلالية أكبر عن الولايات المتحدة مع تعزيز علاقاتهم الاقتصادية مع الصين. ومع ذلك، منذ الغزو، قاموا بإعادة توجيه جزء كبير من أجندتهم الاقتصادية نحو "إزالة المخاطر" المتعلقة بالصين. عام 2023، اعتمد الاتحاد الأوروبي قانون المواد الخام الحرجة بهدف تقليل اعتماده على الصين في المدخلات اللازمة لتصنيع منتجات مثل السيارات الكهربائية وتوربينات الرياح. عام 2024، أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرات جديدة لتعزيز أمنه الاقتصادي، بما في ذلك تحسين فحص الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتأمين الأبحاث، وضوابط التصدير.

انسحبت إستونيا ولاتفيا وليتوانيا من مبادرة الاستثمار الصينية "17 + 1" في وسط وشرق أوروبا، كما غادرت إيطاليا مبادرة الحزام والطريق الصينية. وبدأ عدد متزايد من الدول الأوروبية، مثل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، في منع الشركات الصينية من تقديم المعدات لبنيتها التحتية الحيوية.

بالإضافة إلى ذلك، انضم الأصدقاء في كل من أوروبا وآسيا إلى الولايات المتحدة في اتخاذ إجراءات منسقة لمواجهة الممارسات التجارية غير العادلة للصين والقدرة المفرطة على التصنيع. هذا العام، قامت إدارة بايدن برفع الرسوم الجمركية المستهدفة على الصلب والألمنيوم الصينيين وأشباه الموصلات والمعادن الحيوية، بدلاً من الرسوم الجمركية الشاملة التي كانت سترفع التكاليف على الأسر الأمريكية. وفرض الاتحاد الأوروبي وكندا تعريفات جمركية على السيارات الكهربائية الصينية.

تعلمنا دروساً صعبة من "صدمة الصين" في العقد الأول من هذا القرن، عندما أطلقت بكين سيلاً من السلع المدعومة التي أغرقت الصناعات الأمريكية، وأثرت سلباً على سبل عيش الأمريكيين، ودمرت المجتمعات. لضمان عدم تكرار هذه التجربة التاريخية، وللتنافس مع تكتيكات الصين غير العادلة، نستثمر المزيد في القدرة الإنتاجية للولايات المتحدة وأصدقائها، مع توفير حماية أكبر حول تلك الاستثمارات.

عندما يتعلق الأمر بالتقنيات الناشئة، تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوروبا وآسيا بشكل متزايد معاً للحفاظ على ميزتهم الجماعية. بناءً على دعوتنا،

انضمت اليابان وهولندا إلى الولايات المتحدة في اتخاذ تدابير لمنع الصين من الوصول إلى أشد أشباه الموصلات تقدماً والمعدات المستخدمة في إنتاجها. من خلال مجموعة تطوير الكم، جمعنا تسعة من أبرز الحلفاء الأوروبيين والآسيويين لتعزيز مرونة سلسلة الإمدادات وتعميق الشراكات البحثية والتجارية في تقنية تتمتع بقدرات تفوق حتى أقوى الحواسيب الخارقة.

منذ اللحظة التي أطلقت فيها روسيا حربها، جادل البعض في الولايات المتحدة بأن دعم واشنطن لأوكرانيا سيحول الموارد عن تحدي الصين. لكن أفعالنا أثبتت العكس: التصدي لروسيا كان حاسماً في تحقيق تقارب غير مسبوق بين آسيا وأوروبا، حيث ترى كلا المنطقتين أن أمنهما غير قابل للتجزئة. هذا التحول هو نتيجة لقرارات مصيرية اتخذتها موسكو وبكين، ولكنه أيضاً نتاج لقرارات مصيرية اتخذها حلفاء وشركاء الولايات المتحدة، وهي خيارات شجعتها واشنطن ولكنها لم تكن قادرة على توجيهها أو فرضها.

يُعتبر الائتلاف العالمي الذي يدعم أوكرانيا المثال الأقوى على تقاسم الأعباء الذي شهدته في مسيرتي المهنية. إذ بينما قدمت الولايات المتحدة 94 مليار دولار من الدعم لأوكرانيا منذ الغزو الشامل لبوتين، ساهمت الدول الأوروبية والآسيوية وشركاء آخرون بنحو 148 مليار دولار. لا يزال هناك عمل كبير يتعين القيام به لتعزيز قدرات حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا وآسيا من خلال مزيج من التنسيق الأفضل، والاستثمار، ودمج القاعدة الصناعية. يتوقع الشعب الأمريكي وتطلب الأمن القومي أن يتحمل الحلفاء والشركاء المزيد من الأعباء للدفاع عن أنفسهم مع مرور الوقت. لكن الولايات المتحدة اليوم في وضع أقوى بشكل ملحوظ في كلا المنطقتين المهمتين بفضل الجسر الذي بنيناه من الحلفاء. ومن ثم، فإن أصدقاء أمريكا أيضاً في وضع أفضل.

التغيرات الجيوسياسية عبر المناطق:

تتجاوز الآثار المزعزعة للاستقرار الناتجة عن تزايد حزم المراجعين وتنسيقهم الحدود الأوروبية والآسيوية. في إفريقيا، أطلقت روسيا عملاءها ومرتزقتها لاستخراج الذهب والمعادن الحرجة، ونشر المعلومات المضللة، ودعم الذين يسعون للإطاحة بالحكومات المنتخبة ديمقراطياً. بدلاً من دعم الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب في السودان، التي تُعد أسوأ أزمة إنسانية في العالم،

فإن موسكو تغذي الصراع بتزويد كلا الجانبين بالسلاح، في الوقت نفسه، تتجنب بكين النظر إلى العدوان الروسي في إفريقيا بينما تعزز من الاعتماد الجديد على الصين وتثقل كاهل المزيد من الدول بالديون غير المستدامة. في أمريكا الجنوبية، تقدم الصين وروسيا وإيران الدعم العسكري والاقتصادي والدبلوماسي لحكومة نيكولاس مادورو الاستبدادية في فنزويلا، مما يعزز قناعته بأن نظامه محصن ضد الضغوط.

يظهر التنسيق المراجعي بشكل أكثر حدة في الشرق الأوسط. كانت روسيا تدعم سابقاً جهود مجلس الأمن الدولي للحد من الطموحات النووية الإيرانية؛ ولكنها الآن تمكّن البرنامج النووي الإيراني وتسهّل أنشطته المزعزعة للاستقرار. كما انتقلت روسيا من كونها شريكاً وثيقاً (لإسرائيل) * إلى تعزيز علاقاتها مع حماس بعد الهجوم الذي وقع في 7 تشرين الأول. من جانبها، عملت إدارة بايدن بلا كلل مع الشركاء في الشرق الأوسط وما وراءه لإنهاء الصراع والمعاناة في غزة، وإيجاد حل دبلوماسي يمكّن (الإسرائيليين) واللبنانيين من العيش بأمان على جانبي الحدود، وإدارة مخاطر اندلاع حرب إقليمية أوسع، والعمل نحو مزيد من التكامل والتطبيع في المنطقة، بما في ذلك بين إسرائيل والسعودية.

تتداخل هذه الجهود بشكل متبادل. دون إنهاء الحرب في غزة وتوفير مسار موثوق لتحقيق الدولة يلبّي التطلعات المشروعة للفلسطينيين واحتياجات إسرائيل الأمنية، لا يمكن للتطبيع أن يتقدم. لكن إذا نجحت هذه الجهود، فإن التطبيع سيوصل (إسرائيل) إلى بنية أمنية إقليمية، ويفتح فرصاً اقتصادية في جميع أنحاء المنطقة، ويعزل إيران وحلفائها. وقد تجلّت لمحات من هذا التكامل في التحالف الذي يضم دولاً، بما في ذلك الدول العربية، التي ساعدت (إسرائيل) في الدفاع عن نفسها ضد هجوم مباشر غير مسبوق من إيران في نيسان. لقد أكدت زياراتي للمنطقة منذ 7 تشرين الأول أن هناك مساراً نحو سلام أكبر وتكامل، إذا كان القادة هناك مستعدين لاتخاذ قرارات صعبة.

رغم مثابرتنا، إلا أن العواقب الإنسانية للحرب في غزة تظل مدمرة. فقد قُتل عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين في صراع لم يبدأوه ولا يستطيعون إيقافه. وقد تم تهجير سكان غزة بالكامل،

*لمقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني إعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يُمثل رأي وأفكار المؤلف.

ويعاني الغالبية العظمى من سوء التغذية، كل هذه المعاناة تضيف المزيد من الإلحاح لجهودنا لإنهاء الصراع، ومنع تكراره، ووضع الأساس لسلام وأمن دائمين في المنطقة.

تقديم عرض أقوى:

بالنسبة للعديد من الدول النامية والأسواق الناشئة، كانت المنافسة بين القوى العظمى تعني في الماضي أن يُطلب منها اختيار جانب في صراع يبدو بعيداً عن صراعاتها اليومية. وقد أعرب العديد عن قلقهم من أن التنافس اليوم لا يختلف عن ذلك. كما أن بعضهم يشعر بالقلق من أن تركيز الولايات المتحدة على تجديد الداخل والمنافسة الاستراتيجية سيكون على حساب القضايا التي تهمهم أكثر. يجب على واشنطن أن تُظهر عكس ذلك.

تعمل إدارة بايدن على تمويل البنية التحتية في جميع أنحاء العالم كجزء من هذه الجهود. لا تريد أي دولة مشاريع بنية تحتية تُبنى بشكل سيئ وتسبب ضرراً بيئياً، أو تستورد أو تُسيء استخدام العمال، أو تعزز الفساد وتثقل كاهل الحكومة بالديون غير المستدامة. ومع ذلك، فإن هذا غالباً ما كان الخيار الوحيد المتاح. من أجل تقديم خيار أفضل، أطلقت الولايات المتحدة ودول مجموعة السبع الأخرى "شراكة البنية التحتية والاستثمار العالمية" عام 2022. وستفتح هذه المبادرة في نهاية المطاف 600 مليار دولار من رأس المال الخاص لتمويل مشاريع عالية الجودة وصديقة للبيئة، وتمكين المجتمعات التي تُبنى فيها.

تقوم الولايات المتحدة بالفعل بتنسيق الاستثمارات في السكك الحديدية والموانئ لربط مراكز الاقتصاد في الفلبين وتعزيز الاستثمار في البلاد. كما أنها تجري سلسلة من الاستثمارات في البنية التحتية عبر مجموعة من الدول النامية في إفريقيا، تربط بين ميناء لوبيتو في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، وفي النهاية ربط المحيط الأطلسي بالهندي، مما سيوفر فرصاً للمجتمعات في جميع أنحاء المنطقة بينما يدعم إمدادات المعادن الحيوية اللازمة للانتقال نحو الطاقة النظيفة.

تتعاون الولايات المتحدة مع شركائها لبناء وتوسيع البنية التحتية الرقمية، بحيث لا تضطر الدول إلى التخلي عن أمنها وخصوصيتها للحصول على اتصالات إنترنت سريعة وبأسعار معقولة. بالتعاون مع أستراليا واليابان ونيوزيلندا وتايوان، استثمرت واشنطن في كابلات ستوسع الوصول الرقمي لنحو 100,000 شخص عبر جزر المحيط الهادئ. وقد قادت جهوداً مماثلة في أماكن أخرى من آسيا، بالإضافة إلى إفريقيا وأمريكا الجنوبية.

كما سعت الإدارة إلى جعل المؤسسات الدولية أكثر شمولية. ورغم عيوب الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات، إلا أنه لا يوجد بديل عن شرعيتها وقدراتها. المشاركة في هذه المؤسسات وإصلاحها هي واحدة من أفضل الطرق لدعم النظام الدولي ضد الجهود الرامية إلى تدميره. لهذا السبب، في عهد إدارة بايدن، أعادت الولايات المتحدة الانضمام إلى منظمة الصحة العالمية، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومنظمة اليونسكو. كما اقترحت الإدارة توسيع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإضافة عضوين دائمين من إفريقيا، وعضو دائم من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقعد منتخب لدول الجزر النامية الصغيرة. بالإضافة إلى المقاعد الدائمة التي اقترحناها منذ فترة طويلة لألمانيا والهند واليابان. ولهذا السبب، ضغطنا من أجل أن تضيف مجموعة العشرين الاتحاد الإفريقي كعضو دائم، وهو ما تحقق عام 2023.

عام 2021، دعمنا تخصيص صندوق النقد الدولي 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة لمساعدة الدول الفقيرة التي تعاني تحت وطأة الأزمات الصحية العالمية والمناخية والديون. كما دفعنا من أجل إصلاحات في البنك الدولي تسمح للحكومات بتأجيل سداد الديون بعد الكوارث الطبيعية والصدمات المناخية وتوسيع التمويل الميسر المتاح للدول ذات الدخل المتوسط. في عهد الرئيس بايدن، ربعت الولايات المتحدة تمويل المناخ للدول النامية لمساعدتها في تحقيق أهدافها المناخية وساعدت أكثر من نصف مليار شخص في التعامل مع آثار تغير المناخ.

مراراً وتكراراً، أثبتت إدارة بايدن أن الولايات المتحدة هي الدولة التي يمكن للآخرين الاعتماد عليها للمساعدة في حل أكبر مشاكلهم. فعندما أدت الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي العالمية، استثمرت الولايات المتحدة 17.5 مليار دولار لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، وجمعت أكثر من 100 دولة لاتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة التحدي وجذوره. وقامت بكل ذلك في الوقت الذي استمرت فيه في كونها أكبر مانح، بفارق كبير، للمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة في جميع أنحاء العالم.

الجبهة الداخلية:

على الرغم من أن بعض الأمريكيين يفضلون زيادة الاعتماد على الأحادية والعزلة، إلا أن هناك دعماً واسعاً لأسس استراتيجية إدارة بايدن. فقد تم تمرير قانون الرقائق(الشرائح) الذكية، والعلوم والعديد من جولات التمويل لأوكرانيا وتايوان في الكونغرس بدعم من الحزبين. يلتزم كل من الديمقراطيين والجمهوريين في كلا المجلسين بتعزيز التحالفات الأمريكية. وعبر استطلاعات متعددة، يرى معظم الأمريكيين أن القيادة الأمريكية المنضبطة والمبدئية في العالم أمر حيوي.

يُعد تعزيز هذا التوافق أمراً بالغ الأهمية لإقناع الحلفاء والمنافسين على حد سواء بأن أركان السياسة الخارجية للولايات المتحدة لن تتغير، على الرغم من إمكانية تغير الحزب الحاكم في واشنطن. سيوفر ذلك الثقة للحلفاء بأن بإمكانهم الاعتماد على الولايات المتحدة في الوقوف إلى جانبهم، مما سيجعلهم، بدورهم، حلفاء أكثر موثوقية. كما سيمكن ذلك واشنطن من مواجهة منافسيها من موقع قوة، لأنهم سيعرفون أن القوة الأمريكية تستند إلى التزامات راسخة من الحكومة الأمريكية وكذلك إلى قناعات ثابتة للشعب الأمريكي.

بصفتي وزيراً للخارجية، أنا لا أمارس السياسة؛ بل أقوم بصياغة السياسات. والسياسة تتعلق بالخيارات. منذ اليوم الأول، اتخذ الرئيس بايدن ونائب الرئيس هاريس قراراً أساسياً مفاده أنه في عالم أكثر تنافسية وقابلية للاحتراق، لا يمكن للولايات المتحدة أن تسير بمفردها. إذا أرادت أمريكا حماية أمنها وخلق الفرص لشعبها، فعليها أن تقف مع أولئك الذين يشاركونها المصلحة في عالم حر ومفتوح وآمن ومزدهر، وأن تتصدى لمن يهدد هذا العالم. ستحدد الخيارات التي تتخذها الولايات المتحدة في النصف الثاني من هذا العقد الحاسم ما إذا كانت هذه اللحظة ستكون وقتاً للتجديد أو للعودة إلى زمن التراجع، وما إذا كان بإمكان واشنطن وحلفائها الاستمرار في التفوق على قوى التحريفية أو السماح لرؤيتهم بتحديد ملامح القرن الحادي والعشرين.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة